Journal of Azzaytuna University (JAZU)
JAZU Homepage: https://azzujournal.azu.edu.ly
ISSN (Print):2523-1006, ISSN (Online): 3105-4420 DOI: 10.35778/5cbvzj86

الأدوات التي اختلف النحاة في إلحاقها ببابها

عبد المجيد عبد المولى علي عبد الغني*

قسم اللغة العربية، كلية التربية – جامعة الزيتونة– ليبيا

Aaltap.50@gmail.com

المؤلف المرسل: (*)

تاريخ النشر : 30 يونيو 2026

الملخص :

يتحدث هذا البحث عن الأدوات التي وقع الخلاف بين النحاة حول إلحاقها ببابها، وقد جاءت في أقسام الكلمة الثلاثة : الاسم ، والفعل ، والحرف، حيث يستدل كل فريق على ما يذهب إليه من نحو إدخال بعض الأدوات ضمن الباب الذي يتناوله ، في حين يرى فريق آخر خلاف ما ذهب إليه ذلك الفريق، فيخرج تلك الأدوات ، وكل ذلك مقرون بأدلة السماع ،أو القياس. فعمد البحث إلى تناول هذا الخلاف ،مرجحا ما وافق الصواب، بتجرد ، وإنصاف، وتمحيص، معززا ذلك بالأدلة والشواهد من القرآن الكريم وكلام العرب.

الكلمات المفتاحية: الأدوات، اختلف، النحاة.، في إلحاقها

Abstract :This research discusses the linguistic particles about which grammarians disagreed regarding their meanings. These particles fall under the three categories of words: the noun, the verb, and the particle. Some grammarians replace what one group asserts with what another group rejects within the same grammatical category. When one group introduces certain particles under a specific grammatical heading, another group disputes this and argues otherwise. As a result, these particles become a point of disagreement, all of which is tied to what has been authenticated through attested speech or analogical reasoning. The purpose of this study is to address these disagreements, clarifying what is correct with evidence, refining and analyzing the issues, and supporting them with proofs and examples from the Holy Qur'an and the Speech of the Arabs.
Keywords: tools -grammarians-Differed-in their classification

المُقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفصح العرب أجمعين ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن الخلاف النحوي على جانب كبير من الأهمية، والعناية بشأنه ، والولوج في غماره له آثاره الطيبة للباحث ؛ حيث إن الاطلاع على القضايا الخلافية ، والمسائل المتنازع فيها مما يشحذ الذهن ، ويسهم في ثراء الملكة لدى المشتغل بهذا الفن الأصيل،فهو يقف على محل النزاع،وينظر في أدلة الخلاف ، وردود بعضهم على بعض ، ومناقشاتهم تصحيحا أو تخطئة.

 This is an open access article under the CC BY-SA license.

ومن هنا رأيت جملة من المسائل النحوية جديرة بالبحث، تتعلق بأدوات يضمها بعض النحاة إلى أخواتها،ويلحقها بها ،في حين يخرجها غيرهم من ذلك الباب ، فكان عنوان هذا البحث موسوما بـ(الأدوات التي اختلف النحاة في إلحاقها ببابها).

ومن خلال مطالعاتي وجدت دراستين على هذا النحو تتعلقان بما ألحقه بعض النحاة بنواسخ الابتداء؛ الأولى: للباحثة فاطمة العتابي وعنوانها(ما ألحق بكان وأخواتها دراسة وتحليل) .والأخرى للباحث هشام الدهشوري، عنوانها (هدي المقل فيما ألحق بصار في العمل)

وهناك دراسة أخرى لعصام عبد الرحيم تتناول الخلاف في أمهات الأدوات ، ولم أستطع الوقوف عليها.

وجلي أن كلتا الدراستين السابقتين تختصان بباب كان وأخواتها، فتركت الخوض في تناولهما؛ لأنهما قد درستا ، فلا جدوى في تكرارهما.

هذا ، وقد اجتمعت عندي أسباب عدة للعزم على خوض هذا البحث منها:رغبتي في تقديم شيء يثري مكتبتنا العربية، ومنها :أن الوقوف على المسائل الخلافية يوسع مدارك الباحث ، ويطلعه على الكثير مما كان خافيا عليه ، ومنها أن الدربة على الترجيح عند الاختلاف لاتتحقق إلا بكثرة ولوج هذا المجال الرحب، ومنها محاولتي الإنصاف واتباع الحق والصواب، حيث رأيت التقليد والتعصب عند بعضهم ، دون الاهتمام بالحجة والدليل.

فقسمت هذا البحث إلى مستخلص، أجملت فيه البحث، ومقدمة ذكرت فيها أهمية الموضوع ودواعيه، ثم تكلمت على الأدوات التي جرى الخلاف في إلحاقها بأخواتها ،وجعلت الخاتمة لرصد أهم النتائج التي توصلت إليها ، وقد اتبعت المنهج الوصفي التحليلي في تنفيذ خطوات هذا البحث.

تمهيد:

قبل الدخول إلى البحث وتفصيله ، وبيان المسائل التي اختلف فيها النحاة يجدر بي أن أبين بعض المصطلحات المتعلقة بهذا البحث فأقول:

الأدوات لغة، جمع أداة ، وهي الآلة (ينظر الجوهري،1987م،2265/6).

وأما في الاصطلاح فهي" اللفظة التي تستعمل في الربط بين الكلام أو للدلالة على معنى في غيرها، كالتعريف في الاسم ، والاستقبال في الفعل ، وجمعها أدوات(ينظر أنيس،1972م،10/1).

والناظر في مصنفات النحويين واللغويين يرى مصطلح الأداة منتشرا ، يطلق تارة على الحروف، وتارة على الأفعال، وأخرى على الأسماء(ينظر–مثلا– الشاطبي2007م،446/1، وابن فارس،1972م،198/5).

والإلحاق لغة: مصدر الفعل ألحق، ومعناه الإدراك ، يقال لحقه، ولحق به، وألحقه ، واللحق: ما يلحق بالكتاب بعد الفراغ منه، فيلحق به ما سقط عنه(ينظر ابن منظور،1414هـ،327/10)

وأما معناه في الاصطلاح فلم أجد من وضع لها تعريفا خاصا ، لأنهم- في رأيي- يريدون المعنى اللغوي ، وهو الزيادة والإضافة على عدد الأدوات المذكورة في كل باب،وكأن بعض النحاة يستدرك على من سبقه ، فيتبع السوابق بلواحق. وقد ورد مصطلح الإلحاق عند ابن مالك

ينظر(ابن مالك،2021م،225)، كما ورد عند غيره من النحويين(ناظر الجيش،2007م،1465/3).

وليس مقصودي هنا تناول مصطلح الإلحاق في الصرف ، فذلك موضوع آخر.

هذا ، وقد سرت في عرض هذه الأدوات متبعا تقسيم ابن مالك في ألفيته ، وإذا تعددت الأدوات في الباب نفسه ، فقد اجتهدت- في الغالب- أن أرتبها ألفبائيا، وفيما يلي بيانها .

أفعال القلوب:

ألفى

ذكرت المعجمات أن الفعل ألفى معناه: وجد، والمقصود به في باب ظن دلالته القلبية، وليست الحسية ،فهو لا ينصب مفعولين في دلالته الثانية .(ينظر ابن سيده،2000م،418/10).

واختلفت آراء النحاة في إدخال (ألفى)؛ في هذا الباب ؛فرأى الكوفيون،وابن مالك أنه يلحق بباب (ظن) (ينظر السيوطي،د.ت،541/1) ،والشاهد على ذلك، هو قول الشاعر:

قدْ جَرَّبُوهُ فَأَلْفَوْهُ المُغيثَ إِذَا مَا الرَّوْعُ عَمَّ فَلَا يُلْوَى عَلَى أَحَدِ(مجهول القائل ، ابن عقيل،1405هـ، 358/1 ، وأشار إلى ذلك ابن هشام(ينظر الأنصاري،1986م،431) .

وأنكر البصريون(ينظرابن عصفور،1980م،301/1) ما ذهب إليه الكوفيون، ورأوا أن الألف واللام في(المغيث) زائدتان، فهو حال.

وقد وردت في هذا المجال آيات قرآنية ، جاء المنصوب الثاني بعدها نكرة في كل موضع ، فهو أقرب لإعرابه حالا ، ومنه قوله عز وجل: ﴿ إِنَّهُمْ أَلْفَوْاْ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ﴾ (الصافات،69).

فلعل رأي البصريين هو الأقرب للصواب ؛لأن الشاهد الشعري الذي ورد لم يذكرغيره في كتب النحاة، ومثله لا يبنى عليه القاعدة، حتى لو جعلنا الألف واللام أصليتين.

درى

الفعل درى من أفعال اليقين.وقد اختلف النحويون حوله بالنسبة إلى إلحاقه بباب الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر؛ حيث ذهب الكوفيون إلى أنه ملحق بها، ووافقهم ابن مالك (ينظر ابن مالك،1967م، 70)، وذهب الأندلسيون إلى أنه ليس معدودا منها(ينظر أبو حيان ،1998م، 2100/4).

ومن النادر إعمال(درى) في مفعولين يظهر في كليهما النصب(ناظر الجيش،2007 م، 1470/3). فمما ورد منه قول الشاعر:

دريت الوفيَّ العهد يا عرو فاغتبط فإن اغتباطًا بالوفاء حميد(ابن هشام،د.ت،466) والبيت مجهول القائل .

والأكثر أن تدخل الباء على مفعوله فيقال دريت به(ينظر الأشموني،1998م،1/ 357) .ومنه قول الراعي النميري:

عادَ الهُمومُ وَما يَدري الخَلِيُّ بِها وَاِستَورَدَتني كَما يُستَورَدُ الشَرَعُ(النميري،1995م،159)، والشرع: الإبل التي يوردها صاحبها(ينظر الزبيدي،2001م، 21/ 268).

ومن الأكثر –أيضا– أن يأتي بعده استفهام يعلقه عن العمل، كقوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدۡرِي مَا ٱلۡكِتَٰبُ وَلَا ٱلۡإِيمَٰنُ ﴾ (الزخرف،52).

رأى الحلمية

ذهب بعض النحاة إلى أنه ملحق بباب (ظن) فهو مثل(رأى) العلمية، محتجين بشواهد منها قول عمرو بن أحمر الباهلي:

أَراهُمُ رُفقَتي حَتّى إِذا ما تَجافى اللَيلُ وَاِنخَزَلَ اِنخِزالا (الباهلي،د.ت،130).

حيث أعربوا (رفقتي) مفعولا ثانيا، وهو معرفة، والحال لا تكون معرفة، في حين أعربه بعض النحاة حالا؛ لأن معناه نكرة، يقصد بها المرافق، واسم الفاعل إضافته غير محضة(ينظر أبوحيان ،2005م، 45/6) .

والذي يظهر لي أن رأى الحلمية لاتنصب مفعولا ثانيا ؛للتعليل الذي ذكروه ، ثم إن الشواهد لا تكفي لبناء قاعدة عليها .

سمع

تباينت كلمة النحاة في إلحاق الفعل سمع بظن ؛فذهب قوم منهم أبو علي الفارسي(ينظر الفارسي،1960م، 170) والأخفش، واختاره ابن الضائع(ينظر أبوحيان ،2005م) إلى أنه ملحق بها، إذا كان معلقا بعين لا مسموع، نحو: سمعت زيدا يتكلم، وأما المتعلق بمسموع ، فهو متعد لواحد، مثل سمعت كلاما، أو درسا ، أوخطبة. وحجة هذا الفريق أن(سمع) حينما دخل على غير مسموع أتي له بمفعول ثان يدل على المسموع،وبقول العرب :(سمع أذني زيدا يتكلم حق))؛ فيأتون بخبر المصدر، وهو (سمع)، ولا يقولون: سمع أذني زيدا يتكلم، على أن يكون (يتكلم) حالا سادا مسد الخبر؛ فمجيؤهم بالخبر دليل على أن(سمع) ينصب مفعولين، وليس الثاني منهما حالا، واستدلوا أيضا بأن(سمعت زيدا) لا يجوز السكوت عليه؛ فهو مثل (علم) الذي لا يجوز الاقتصار على أحد مفعوليه، ولو جعل جملة(يقول كذا) في قولنا: (سمعت زيدا يقول كذا) حالا؛ لكان الحال قبل تمام الكلام، والحال لا تأتي قبل تمامه(ينظر أبو حيان 2005م،47/6) .

وذهب الجمهور من النحاة إلى أنه لا يتعدى إلا لمفعول واحد ، وأنه دخل على غير مسموع في القرآن الكريم، في قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلۡ يَسۡمَعُونَكُمۡ إِذۡ تَدۡعُونَ﴾ (الشعراء، 72) .

فتعلق بعين؛ لأنه على تقدير مضاف محذوف؛ ففي مثل(سمعت زيدا) يكون التقدير: سمعت كلام زيد.

واحتجوا بأنه قد حكي: "سمع أذني زيد يقول ذلك) فـ(يقول ذلك) يتعين أن يكون حالا؛ لأنه سدَ مسد الخبر، والمفعول الثاني لا يسد مسد الخبر(ينظر أبو حيان ،2005م، 46/6، 50).

ومعلوم أن(سمع) من أفعال الحواس كالشم والبصر واللمس والتذوق، وكلها تتعدى إلى واحد، فجعل(سمع)تتعدى إلى اثنين إخراج لها عن أخواتها.(ينظرأبو حيان ،2005م،50/6).

ولعل القول بعدم إلحاقها هو الأقرب للصواب، لورود ما يخالف إلحاقها، وإخراجها عن نظيراتها.

عد

جرى خلاف النحاة في جعل(عد) من الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر؛ فذهب الكوفيون(ينظر أبوحيان،1998م، 2099/4) إلى أنه من تلك الأفعال ، ووافقهم ابن مالك(ينظر ابن مالك،1982م، 545/2). ومما جاء شاهدا لهم على ذلك قول النعمان بن بشير رضي الله عنه:

فَلا تَعدُدِ المَولى شَريكَكَ في الغِنى وَلَكِنَّما المَولى شَريكُكَ في العُدمِ(الأنصاري،1985م، 140).

وذهب فريق من النحاة إلى أنه لا يتعدى إلى اثنين(ينظرأبو حيان ، 1998م،2099/4).

أقول : أما إدخال (درى) مع (ظن) ،فلا أرى هذا المذهب حسنا ؛ حيث لم توجد له شواهد واضحة وكافية تدل على نصبه للمفعولين، وهذا ما دفع أبا حيان لاستبعاده من هذا الباب(ينظر أبو حيان،2005م ،30/6) ورأيه جيد قوي.

وبالنظر إلى الشواهد الواردة في جعل(عد) ضمن أخوات (ظن)، يمكن الاطمئنان لما ذهب إليه هذا الفريق من النحاة، فهي كافية.

هب

ذهب الكوفيون(ينظر السيوطي،د.ت،539/1) وابن مالك في ألفيته(ينظر ابن مالك،2021م،162) إلى أنه من أخوات(ظن)، وتبعه شراح ألفيته (ينظر الأشموني،1998م، 1/ 359، وابن عقيل ،1980م، 39/2). واستشهدوا بقول همام السلولي:

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكا(السلولي،1996م، 87)

ورأى ابن عصفورأن هذا الفعل ليس من هذا الباب، واستدل على ذلك بأن ما يرونه مفعولا ثانيا لايقع إلا نكرة ، وهذا دليل على أنه حال، ، لكن صاحب تمهيد القواعد ذكر أن المنصوب الثاني قد وقع معرفة أيضا ، ولكنه لم يورد شاهدا على كلامه(ينظر ناظر الجيش،2007م، 1479/3)

وبناء على ما تقدم يمكن إعراب ما بعد المفعول الأول حالا كما ذهب ابن عصفور، ويمكن إعرابه مفعولا ثانيا كما ذهب ابن مالك وغيره.

هذا ،وذكر بعض النحاة أفعالا أخرى؛ مثل: **أبصر وأصاب وصادف وعرف وغادر**، ولكن ماورد جاء فيه المنصوب الثاني لهذه الأفعال ملتزما التنكير؛ فدل على أنه حال لا مفعول ثان(ينظر أبو حيان،2005م،53/6).

أفعال التحويل :

اتخذ ، ترك

جرى في إلحاق هذين الفعلين بأفعال التحويل خلاف ؛ فذهب بعضهم إلى أن ثاني المنصوبين حال، لا مفعول ثان؛ لأنه نكرة (ينظر السيوطي،د.ت،544/1)، وأثبت إلحاق(اتخذ) بباب (ظن) جماعة منهم ابن برهان، إذ يرى أنه يتعدى إلى مفعولين، الثاني منهما هو الأول(ينظر أبوحيان،2005م، 41/6).

ولعل الصواب أن هذين الفعلين تارة يكونان من أفعال التحويل إذا كانا بمعنى(صير) فينصبان مفعولين ،كقول فرعان بن الأعرف:

وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتُهُ أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهْ(التبريزي،د.ت، 184/2)

ف(ترك) جاء دالا على التصيير والتحويل(ينظر ابن هشام،1986م،443)

وأما (اتخذ) فكقوله تعالى : ﴿ أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ ﴾(الجاثية،23)

وتارة يخرجان من هذا الباب، فلا ينصبان إلا مفعولا واحدا.

فمثال(ترك) قول بعض المفسرين في قوله تعالى:﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾(البقرة،17): إن (ترك) يجوز أن يكون بمعنى طرح فيتعدى لواحد ، ويجوز أن يكون بمعنى صير، فيتعدى إلى اثنين(ينظر الرازي،1420هـ، 314/2).

ومثال (اتخذ) قوله تعالى: ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ﴾ (المؤمنون،91)،أي أخذ ، وكذلك إذا كان بمعنى عمل، وصنع، وكسب ، فهو متعد لواحد(ينظرابن عادل الحنبلي،1998م،419/2)

ومن أفعال التحويل جعل ابن أبي الربيع (ضرب) متعديا اثنين(ينظرالإشبيلي،1985م،261).

ومن خلال تصفحي لكتب النحاة لم أجد من ألحقه بهذا الباب ،فدل على أنه لم يوافقه أحد من النحويين فيما ذهب إليه.

أعلم وأرى:

أخبر، خبر، نبأ، أنبأ، حدث

لم تتفق كلمة النحاة حول جعل هذه الأفعال المذكورة ملحقة بباب(أعلم وأرى)؛فسيبويه أضاف (نبأ)(ينظر سيبويه،1988م، 41/1) وزاد عبد القاهر الجرجاني معه(أنبأ)(ينظر الجرجاني،1982م، 623/1)، وأضاف الكوفيون إلى ذلك(أخبر، وخبر، وحدث)(ينظر أبوحيان الأندلسي،2005م،162/6).

ويرى بعض النحاة أن تعدية(أنبأ ونبأ) إلى واحد بنفسه، وإلى الثاني بحرف جر،وأما الأفعال(أخبر، وأنبأ، وخبر، وحدث، ونبأ)، فتعديتها إلى ثلاثة تشبيها لها بـ(أعلم)(ينظر العكبري،1995م، 257/1).

وجمهور النحاة حملوا الشواهد المدلول بها على إلحاق هذه الأفعال بـ(أعلم)- حملوها على التضمين، أو حذف حرف الجر، أو الحال (ينظر السيوطي،د.ت،574/1).

ومن الأبيات التي أوردوها لنصب ثلاثة مفاعيل(ينظر العيني،2010م،901/2، 904) قول الأعشى:

وَنُبِّئتُ قَيساً وَلَم أَبلُهُ كَما زَعَموا خَيرَ أَهلِ اليَمَن(الأعشى،1992م،368)

وقول شاعر من بني كلاب:

ماذا عليك إذا أُخْبِرتني دَنِفًا وغاب بعلُك يوما أن تَعُوديني(المرزوقي،2003م،997)

وبعض النحاة يرى أن (أنبأ) وما شابهه جاء على ثلاثة استعمالات:

أحدها:أنه متعد لاثنين، ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالَتۡ مَنۡ أَنۢبَأَكَ هَٰذَاۖ﴾ (التحريم، آية3).

والثاني مثله ، ولكن تعديته للمفعول الثاني بحرف الجر.

والثالث: أنه يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل (ينظر أبو حيان الأندلسي،2005م، 168/6).

الاستثناء:

بله

جعل الكوفيون والبغداديون (بله) من أدوات الاستثناء(ينظر المرادي،1992م، 425)؛ فرأوا أن ما بعدها يجوزنصبه، وهو مستثنى، ووجه جعله من الاستثناء، أن ما بعد(بله) خارج عما قبلها في الوصف أي أنه يزيد عليه.

وما ذهبوا اليه يضعفه أن(إلا) لا تقع مكانها، وأن إخراج ما بعدها عما قبلها موجود في (حتى)؛ إذا ما قلنا: قام القوم حتى خالد، فهو مختص بزيادة القيام ، فكان –بناء على ذلك– إلحاق (حتى) بأدوات الاستثناء(ينظرابن الضائع،2016م، 318/3).

وكثير من النحاة ذكر أنها تأتي تارة اسم فعل أمربمعنى اترك ، وتارة مفعولا مطلقا بمعنى الترك، وهذا الذي تنصره الأدلة.(ينظر السيرافي،2008م ،107/5م ، والأزهري،2000م،500/1).

دون

نقل أبو حيان أن محمد بن مسعود الغزني، ذكر(دون) في أدوات الاستثناء(ينظرأبوحيان،1998م،1556/3). ولم أجد من ذكر أنها أداة للاستثناء صراحة ، ولكن أشار المفسرون أنها بمعنى غير وسوى.(ينظرالشربيني،1285هـ،518/2) .

كقوله تعالى:﴿ وَمِنَ ٱلشَّيَٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ وَيَعۡمَلُونَ عَمَلٗا دُونَ ذَٰلِكَۖ ﴾ (الآية: 82 سورة الأنبياء).

وهي هنا ليست من أدوات الاستثناء الاصطلاحي، فلا تعرب أداة استثناء، وإنما تعرب ظرف مكان أو مجرورا.

لاسيما

ذهب الكوفيون وبعض البصريين وغيرهم(ينظرابن عقيل،1980م، 596/1) – إلى أن(لاسيما) معدودة من أدوات الاستثناء، ووجهوا دخولها في الاستثناء بأن ما بعدها مخالف ما قبلها في الحكم الذي ثبت له؛ فإذاقيل: ذهب القوم لاسيما زيد،كان(زيد) أولى بالذهاب منهم، فهو مخالف بطريقة الأولوية.

والصحيح ما عليه الجمهورأنها ليست من باب الاستثناء؛ لأن ما بعدها مشارك لما قبلها،وحقيقة الاستثناء الإخراج، وهذا ليس مخرجا، وإنما تأكد في حقه الحكم أكثر من المستثني منه.(ينظر أبو حيان،2009م ،8/ 364)، ويبطل إلحاقها –أيضا– دخول الواو عليها، وعدم صلاحية (إلا) مكانها بخلاف سائر الأدوات(ينظر السيوطي،دت، 286/2).

(لما)

ذكر فريق من النحاة أن(لما) تكون حرف استثناء بمعني(إلا)، ومنهم الخليل(ينظر الفراهيدي،د.ت،322/8، وابن هشام،د.ت،364) واستدلوا بقوله تعالي: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ .(الآية4 ،الطارق) .

وأشار إلى ذلك اللغويون في معجماتهم،(ينظر ابن سيده،2000م،377/10)إلا صاحب الصحاح، فإنه أنكر وقوعها بمعنى إلا،(ينظر الجوهري،1987م،2033/5).

غير أن بعض النحاة نبه إلى أنه غير كثير، فلا يتوسع من استعمالها، وإنما يقتصر علي التركيب الذي وقع في كلام العرب(ينظرأبوحيان،2009م،377/8).

وأقول:وإن ورد في كلام العرب قليلا، فقد وقع في عدة مواضع من القرآن الكريم، منها الآية المذكورة قبل قليل ، وهذا يكفي للقياس بشرط أن تكون (لمّا) مسبوقة بـ(إن)دون غيرها من أدوات النفي؛ لعدم ورود ذلك في كلام العرب.(ينظرأبوحيان،2009م،378/8)

حروف الجر:

ربَّ

اختلف النحاة في نوع هذه الكلمة؛ فعدها البصريون من حروف الجر، وألحقوها بهن، ورأى الكوفيون أنها اسم، واختاره ابن الطراوة(ينظر الفارضي،2018م،367/2) واستدل البصريون بأمور، منها: أن معناها في غيرها؛ وهذا شأن الحروف، وأنها تتعلق بالفعل مثل حروف الجر، وأنها لا تقبل علامات الأسماء والأفعال.

واستدل الكوفيون على اسميتها بأنها لا تقع إلا في صدر الكلام ،وحروف الجر لا تقع في صدره، وبأنها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة، وحروف الجر تعمل في النكرة، موصوفة وغير موصوفة. (ينظرالعكبري،1995م،364/1، 365).

والذي يتجه إليه رأيي أنها من حروف الجر، فهي ملحقة بها، وليست اسما لأمور منها:

الأول: أن تعريف الحرف منطبق عليها بقولهم: ما دل على معنى في نفسه، وخلا من العلامات

الثاني: أن(ربَ) مبني، والبناء أصل في الحروف، ولو قلنا باسميتها؛ لأدى ذلك إلى التساؤل لماذا بنيت؟(ينظر بوجليع،1439هـ،319)

والثالث :إنما كان وقوعها في الصدر، وجرها النكرة الموصوفة؛ لأن معناها التقليل؛ والتقليل شبيه النفي؛ والنفي له صدر الكلام، وجاءت النكرة الموصوفة عوضا عن حذف الفعل(ينظرابن عصفور،1980 م،1 /507، و ناظر الجيش،2007م، 3037/6).

الرابع: أن هذا الحرف يتميز عن بقية حروف الجر بما ذكر، وبأمر آخر، وهو الحذف، وهذا فاش في أشعار العرب كثير الوقوع (ينظر ابن مالك،1982م،820/2)؛فلا عجب أن يكون مدخوله النكرة، ووقوعه في صدر الكلام؛ إذ جرت سنن العرب على هذا فيما يتعلق بهذا الحرف.

كي

وقع خلاف بين النحويين في جعل(كي) من حروف الجر ؛ فذهب الكوفيون إلى أنها ليست من حروف الجر ، وإنما هي تنصب المضارع فقط، واستدلوا بأن هذا الحرف من عوامل الأفعال، وما كان عاملا في الأفعال لايجوز أن يعمل في الأسماء ، وبأن حرف الجر يدخل عليها ، وحرف الجر لايدخل على جار مثله ، وذلك في نحو: جئت لكي تكرمني(ينظر الأنباري،2003م،465/2).

وذهب البصريون إلى أنها تأتي جارة في مواضع ، واستدلوا على ذلك بدخولها على ما الاستفهامية ، وهي اسم ، وحذف الألف منها فيقال: كيمه، وهذه الألف لا تحذف إلا إذا سبقها الجار(ينظرالسيرافي،2008م،196/3).

ولعل الناظر بعين الإنصاف يرى أن ما ذهب إليه البصريون أقرب للصواب لما ذكروا ، ويمكن رد قول الكوفيين بأن(كي) لها حالان: الأول: أن تكون حرف نصب مصدريا، وذلك إذا دخلت عليها اللام كما في قوله تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾(الحديد،23)، فاللام التي قبل (كي) جارة، و(كي) مصدرية ناصبة(ينظر العكبري،1995م،34/2).

والآخر: أن تكون حرف جر،وذلك إذا لم يسبقها اللام، أو دخلت على ما الاستفهامية.

ومسألة ورود بعض الأدوات بعدة استعمالات موجودة في العربية ، نحو: حاشا ، وخلا، وعدا، وحتى؛ فلا عجب أن تكون (كي) من هذا الباب.

لولا

من الحروف التي اختلف النحاة في إلحاقها بحروف الجر (لولا) الامتناعية؛ حيث ذهب الكوفيون والأخفش من البصريين إلى أن الضمير المتصل بها يكون في محل رفع ،في قولنا : لولاك وماشابه ذلك ،واستدلوا لمذهبهم بأن الظاهر بعد لولا يكون مرفوعا؛ فكذلك ينبغي أن يكون الضمير الواقع بعدها، واستدلوا- أيضا- بأن الضمير يأتي تارة مجرورا وتارة مرفوعا، كما في قولنا: مر بنا وقمنا ؛ فكذلك يكون الكاف بعد (لولا) قد حل محل (أنت)(ينظر الهروي،1981م،172).

وذهب البصريون إلى أن الضمير المتصل الواقع بعدها يكون في محل جر (ينظر سيبويه،1988م،373/2).

واستدلوا بأن الكاف والياء وما شابههما لا يعرف وقوعها إلا في موضعين: النصب أو الجر؛ والنصب ممتنع؛لأن الياء إذا نصبت بغير اسم يأتي معها نون الوقاية وجوبا أو جوازا، فلم يبق إلا الجر(ينظر المرادي،1992م،604) .

والذي يتجه إليه رأيي هو ماذهب إليه الأخفش والكوفيون لعدة أسباب : أولها: أن الاسم الظاهر الذي يجيء بعد (لولا) يكون مرفوعا بالابتداء ، فكيف يكون الضمير مجرورا، فالأصل أن يكون مثل الظاهر(ينظر الأنباري،2003م،565/2)،الثاني : لوعددنا (لولا) من حروف الجر لكان له متعلق، ولم يذكروا له متعلقا، ولا يمكن أن يكون زائدا ؛ لاختلال المعنى بحذفه(ينظر الرضي،1996م،157). والثالث: لو عطف على الضمير المتصل بلولا اسم ظاهر لوجب رفعه ولا يجوز جره كما في قولنا: لولاي وزيد(ينظر ابن هشام،1985م،361).

الرابع:وقوع الضمير المجرور مكان المرفوع في (لولاي) ونحوه واضح لايخل بأنه في معنى المرفوع؛ لوجود الشواهد الكثيرة من الكلام الفصيح في هذا الموضوع ، منها قوله تعالى: ﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾(سبأ،31).

فالحاصل أن(لولا) ليست من حروف الجر،وأن الضمائر المتصلة بها جاءت مكان المرفوع بطريق الاستعارة ،كما وقع المصدر حالا، مع أن الأصل أن يكون وصفا(ينظر الرماني،2021م ،1554/3).

اسم المصدر

اسم المصدر هو ما دل على معنى لمصدر وخالفه –لفظا أوتقديرا– بخلوه من بعض ما في فعله(ينظرابن مالك،1967م،142–143) .

وقد اختلف النحاة في إلحاق اسم المصدر في العمل بالمصدر ؛ فالبصريون يرون منع ذلك إلا في ضرورة الشعر.(ينظر الأبذي،1424هـ ،54)؛ لأنها ليست مصادر، ونقصت عن حروف أفعالها(ينظر السامرائي،2000م،164/3–166). ووضعت للأسماء لا للمصدر، وأضمروا لنصبها أفعالا(ينظر ابن هشام،د.ت،530).

وذهب الكوفيون والبغداديون إلى جواز إعماله، مستدلين بأبيات من الشعر،وجوزوا القياس عليها(ينظر أبوحيان،2013م،103/11). وقبل إيراد الأبيات قوله عليه الصلاة والسلام: «مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الْوُضُوءُ»(مالك،1985م،44/1).وأما الأبيات فمنها قول حسان:

لِأَنَّ ثَوابَ اللهِ كُلَّ مُوَحِّدٍ جِنانٌ مِنَ الفِردَوسِ فيها يُخَلَّدُ(حسان،2008م،127)

وقول الشاعر:

قالوا كلامُكَ هِنْداً وهي مُصْغِيَةٌ يَكفيكَ قلتُ صحيحٌ ذاك لوْ كَانَا(ابن هشام،د.ت،34)، وهو مجهول القائل.

ولعل ما ذهب إليه البصريون هو الأقرب لقلة الشواهد الشعرية والنثرية الواردة في هذا الموضوع، فيكون ضرورة في الشعر، وقليلا في النثر.

صيغ المبالغة:

فعال مفعال فعول)

جرى خلاف بين النحويين البصريين والكوفيين حول إلحاق هذه الصيغ التي للمبالغة بصيغة الفاعل؛ فذهب سيبويه والبصريون إلى إلحاقها به بالشروط التي وضعت لاسم الفاعل(ينظرسيبويه،1988م،110/1، والعكبري،1995م،0/1،144).

واستدل سيبويه ومن وافقه على ذلك بكلام العرب شعرا ونثرا؛ فمن إعمال (فعول) شعرا قول الراعي النميري:

قَلَى دينَهُ واهْتاجَ للشَّوقِ إِنَّها على الشَّوقِ إخْوانَ العَزاءِ هَيوجُ(النميري،1995م،52).

ومن كلام العرب نثرا قولهم: أنت غيوظ ما علمت أكباد الرجال(ابن عقيل،1405هـ،1992/2) ومن إعمال(فعال) شعرا قول القلاخ التميمي :

أخَا الحربِ لبَّاسًا إليها جِلالَهَا وليسَ بولاَّجِ الخوالفِ أَعْقَلاَ(سيبويه،1988م،111/1، والسيرافي،1974م،240/1).

حيث أعمل (لباسا)، فنصب (جلالها)(ينظر العيني،2010م/1422،3، وفيه شرح البيت)

وقول العرب نثرا :أمَا العسل فأنا شراب.(سيبويه،1988م،1/ 111).

ومن إعمال مفعال قول الكميت الأسدي:

شُمٌّ مهاوينُ أبدانَ الجَزُورِ مَخَا مِيصُ العشيَّاتِ لا خورٌ ولا قَزَمُ(الأسدي،1969م،104/2).

فقد أعمل(مهاوين) ونصب به قوله:(أبدان)(ينظرأبو حيان، 2011م، 313/10)، ولشرح البيت ينظرالسيرافي،1974م،147/1.

ومنه قول العرب:"إنه لمنحار بوائكها"(ابن عقيل ،1405هـ،193/2).

والكوفيون يؤلون ما استدل به البصريون فقالوا: إنه على إضمار فعل تفسره صيغة المبالغة(ينظرثعلب،1948م،124/1)، فأمثلة المبالغة –عندهم– خارجة عن بناء الفعل، وجارية مجرى الأسماء (ينظر السيوطي،د.ت،75/3)

نعم ، هي من ناحية القياس لا تعمل؛ لعدم جريانها على الأفعال، غير أن السماع مقدم على القياس، وقد ورد من الشواهد ما يثبت عملها ؛ فلا سبيل لرده ، وتقدير فعل –كمايرى الكوفيون– خلاف الأصل،وفيه تعسف ؛لأن الأصل عدم التقدير.(ينظر ابن هشام،د.ت،508)؛ فما ذهب إليه البصريون هو الصحيح.

فعيل وفعل

منع أكثر البصريين–غير سيبويه– إعمال (فعيل وفعل)، منهم المازني. وبعضهم ذهب الي إعمال (فعل) كالجرمي (ينظرابن مالك،1990م،81/3، والسيوطي ،د.ت،75/3)، ومنع إعمال(فعيل)، لكون(فعل) على وزن الفعل مثل (علم وفرح وحذر وفهم) . وسبب خلاف البصريين في إعمال هاتين الصيغتين قلة الشواهد بالنسبة إلى الصيغ الثلاث الأولى(ينظرابن هشام، د.ت،507).

ومن تلك الشواهد على إعمال فعيل قول الشاعر:

فتاتانِ أمّا منهما فَشبيهةٌ هِلالًا والأخرى منهما تُشْبِهُ البَدْرا(ابن مالك،1982م،1037/2) والبيت مجهول القائل.

وقول زيد الخيل في إعمال فعل:

أتاني أنّهم مَزِقون عِرْضى جِحاشُ الكرْمَلين لها فَدِيدُ(زيد الخيل،1988م،176)

فالذي يتجه إليه رأيي إلحاق هاتين الصيغتين باسم الفاعل ؛ لورود شواهد تؤيد ذلك ، وإن كانت أقل من الصيغ الثلاث المتقدمة، فكل صيغ المبالغة تعمل مع وجود تفاوت بينها.

هذا، وقد وردت صيغ للمبالغة غير هذه المشهورة، وهي كثيرة، وقد ذهب بعضهم إلى القياس عليها، ولكن جمهور النحاة على القول بالمنع ، والذي حملهم على ذلك عدم وجود شواهد لعملها عمل اسم الفاعل، فمن تلك الصَيغ :

فِعِيل: مما جاء علي هذا الوزن:بكِير، وفسيق، وشريب، وعشيق.

ذهب ابن ولاد(ينظر ابن ولاد،1996م،72) إلى أن هذه الصيغة يجوز إعمالها؛ فعلى رأيه يجوز نحو:هذا رجل شريب الماء، ومثله رأى ابن بزيزة ، غير أنه وهم ، فجعل(فعيلا) من المتفق على إعماله بين النحاة(ينظر ابن بزيزة،2022م،505/1)، ورأى أحمد مختار عمر ما ذهبوا إليه(ينظرأحمد مختار،1974م،197)، وهو رأي مجمع اللغة العربية بالقاهرة(ينظر أمين وترزي،1984م، 52).

ورأى الغلاييني أن جميع صيغ المبالغة سماعية، لا يجوز القياس عليها، وهذا القول- فيما أحسب- مجانب للصواب (ينظر الغلاييني،1993م،193/1).

ومنها: **فعال وفعلة ومفعل**، فمثال الأولى لهام ،كَثِيرٌ يَلْتَهِم كُلَّ شَيْءٍ ويَغْتَمِر مَنْ دَخَلَ فِيهِ أَي يُغَيِّبُه ويَسْتَغْرِقُه(ابن منظور،1414هـ،554/12).ومثال الثانية: حطمة، وفي التنزيل الحكيم ﴿كَلَّاۖ لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلۡحُطَمَةِ ﴾(الهمزة،آية:4).وقد صرح صاحب تاج العروس أنها من المبالغة ؛لأنها تحطم كل ما يلقى فيها(ينظر الزبيدي،2001م،31/ 505)،وقد أشار بعض اللغويين إلى أنه مقيس(ينظرابن دريد،1987م،1247/3) .وأما مثال الثالثة، فنحو مهذم، وهو السيف القاطع(ينظرالصاحب بن عباد،1994م،471/3)،فهو مثل مفعال من أبنية المبالغة(ينظرالمديني،1986م،650/1)، وعلى الرغم من وروده في المعجمات كثيرا ، فإن النحاة لم يذكروه في الصيغ القياسية(ينظر الثبيتي،1408هـ،34).

والذي يعنينا –هنا- إلحاقها في العمل بالفعل، وليس موضوع قياسها، فما ورد له شواهد عملت فيها صيغ المبالغة أخذنا به، ومالم يرد، فالصواب عدم الاخذ به، ولم أجد لها شواهد فيما بين يدي من المصادر.

حروف العطف:

(إلا)

اختلف النحاة في جعل(إلا) من حروف العطف؛ فذهب البصريون إلى أنها ليست من حروف العطف، بل هي باقية على الاستثناء، فالاستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول، والواو للجمع، والجمع يقتضي إدخال الثاني في حكم الأول؛ فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر(ينظر الأنباري،2003م،218/1).

وذهب الكوفيون(ينظر الفراء،د.ت، 287/2،والأنباري،2003م،216/1)، والأخفش(ينظر الأخفش،1990م،162/1) إلى أنها حرف عطف.

واستدلوا ببعض الآيات والأشعار؛ فمن الآيات﴿ قوله تعالى: لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيۡكُمۡ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ فَلَا تَخۡشَوۡهُمۡ وَٱخۡشَوۡنِي ﴾ (البقرة:آية150)

ومن أشعار العرب قول عمرو بن معد يكرب:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أخوهُ لَعَمرُ أَبيكَ إِلّا الفَرقَدانِ(عمرو بن معديكرب،1985، 187).

فهي عندهم بمعني الواو؛ أي: ولا الذين ظلموا، والفرقدان(ينظر الأنباري،2003م،218/1).

ولعل ما ذهب إليه البصريون هو الصواب لأمرين:

أحدها: ما تقدم من أن (إلا) باقية على الاستثناء، وإخراجها إلى العطف بما استدل به الكوفيون، مردود بأن حرف العطف لا يباشر العامل كما في قولنا: ما قام إلا زيد(ينظر الأبذي،1424هـ،25).

والآخر: ادعاء أنها حرف عطف مع إمكان أن نعربها على أصلها من الاستثناء، لا مسوغ له. وعلى الاستثناء المنقطع، خرج البصريون الآية والبيت السابقين(ينظر الأنباري،2003م،218/1، والمالقي،1394هـ،92).

إما

ذهب سيبويه(ينظرسيبويه،1988م،435/1)، وأكثر النحويين إلى أنها عاطفة(ينظر الرماني،2021م،781/2)، فهي-عندهم- بمعنى(أو) العاطفة.(ينظر الرضي،1996م،1334/1).

وقال بعضهم ،كابن الحاجب :إن(إما) عطفت الاسم الذي بعد (إما) الثانية على الاسم الذي بعد (إما) الأولى، والواو عطفت(إما) على(إما) التي قبلها(ينظر ابن الحاجب،2013، 203/2).

وذهب بعض النحاة، كيونس(ينظرابن مالك،1967م،174) إلى أن(إما)الثانية ليست من حروف العطف؛ ودليلهم دخول الواو عليها، ولا يجتمع حرفان لمعنى؛ ولسبقها المعطوف عليه في قولنا: ضربت إما زيدا وإما عمرا،(ينظر الإربلي،1991م،415).

والذي يتجه إليه رأيي أنها ليست بعاطفة، بل هي لإفادة أحد الشيئين؛ فما ذكره الفريق الأول هو الصواب لما يلي :أن حرف العطف لا يدخل على عاطف مثله، ولا يباشر العاطف العامل، ولوقوع "إما" مبتدأ بها، كما في قوله تعالى :﴿ قُلْنَا يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾(الكهف،86)؛ والعاطف لا يجوز أن يبتدأ به (ينظرالفارسي،د.ت،319، 320، وابن يعيش،2013م،187/8).

وأما المشابهة التي أشاروا إليها بين (أو) و(إما)، فلا يلزم منها أن نجعل الثانية كالأولى؛ كما في أن وما، فهما مصدريان ، ولكن الأولى تنصب المضارع، والثانية لا تنصبه(ينظر الرضي،1996م،1334/1).

وأما عطف الحرف على الحرف، فقد قال ابن هشام : إن هذا أمر غريب(ينظر ابن هشام،1985م،85).

أم

تأتي(أم) على نوعين: متصلة، ومنقطعة أومنفصلة؛ والمتصلة هي التي يكون ما قبلها وما بعدها لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولا تحصل الفائدة إلا بهما، وشرط ذلك أن يكون متبوعها مسبوقا بهمزة صالح موضعها لأي، كالواقعة في: أزيد عندك أم عمرو؟(ينظر ابن مالك،1990م،359/3).

والمنقطعة، أو المنفصلة هي التي ينقطع ما بعدها عما قبلها، فهي مستقلة، وتكون(أم) للإضراب،مثل (بل). (ينظر السخاوي،1995م،744/2).

ولقد اختلف النحاة حول دخول (أم) المتصلة والمنقطعة في حروف العطف؛ وحديثنا الآن عن الأولى، وهي المتصلة؛ فجمهورهم على أنها من حروف العطف(ينظر ابن جني،د.ت،91، 106).

وذهب أبوعبيدة، ومحمد الغزني إلى أنها ليست بحرف عطف، وهي عند الأول بمعنى همزة الاستفهام.(ينظر أبوعبيدة،1381هـ،59/1،والمرادي،1992م،205).

ورأى ابن كيسان أن(أم) ميمها بدل من الواو ؛فهو يرى أن الأصل الواو.(ينظر الفارضي،2018م،253/3).

والذي أراه أن (أم) المتصلة معدودة من حروف العطف،وهو ماعليه الجمهور،وأن مازعمه أبو عبيدة لا يصح ؛إذ لو كانت بمعنى الهمزة ؛لوقعت في أول الكلام ، ولا يجوز ذلك فيها(ينظرأبوحيان،2016م،115/13).

وما ذكره ابن كيسان ليس بصحيح أيضا؛ لأن هذه دعوى لا دليل عليها،ولوكانت أصلها الواو ؛لاتفقت أحكامهما، ولكن أحكامهما مختلفة. (ينظر أبوحيان،2016م ،124/13) .

ثم إن الشواهد على كونها عاطفة كثيرة في القرآن الكريم، وكلام العرب، وحسبنا قوله تعالى: ﴿ءَأَرۡبَابٞ مُّتَفَرِّقُونَ خَيۡرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ ﴾ (يوسف،39).

فقد عطفت (أم) لفظ الجلالة على(أرباب)، وهي متصلة(ينظر السمين الحلبي،د.ت،498/6).

وأما خلاف النحاة في(أم) المنقطعة، ففيه ثلاثة مذاهب : الأول : جعلها عاطفة، وهذا رأي ابن مالك ،وهي–عنده– لعطف الجمل كثيرا ، ولعطف المفرد(ينظر ابن مالك،1990م،362/3).

وجعل ابن مالك من عطفها للمفرد قول العرب :"إنها لإبلٌ أم شاءٌ؟" (ينظر الفراهيدي،1995م،339).

الثاني : أنها ليست عاطفة للمفرد ولا للجمل، وهذا مذهب ابن جني والمغاربة(ينظر ابن عصفور،1980م،237/1، والمالقي،1494هـ).

الثالث : أنها عاطفة للجمل فقط. (ينظر ابن يعيش،2013م،179/8).

والذي أراه أقرب للصواب هو القول الأخير ؛فهي تعطف الجمل، وأما قول ابن مالك، فهو يستند على شاهد واحد ، وهذا لا يكفي للقياس عليه، ثم إن (أم) المنقطعة تكون ابتدائية مثل بل ، فلا يأتي بعدها المفرد ، فيقدر ناصب لقوله: (شاء). (ينظر ابن هشام،د.ت،338/3).

أين، وهلا، ،وكيف

من الأدوات التي وقع الخلاف في إلحاقها بباب العطف (هلا،وأين)؛ فقد ذهب الكوفيون إلى أنهما من حروف العطف، واستدلوا بقول العرب: هذا زيد فأين عمرو، ولقيت زيدا فأين عمرا، وضربت زيدا، فهلا عمرا.

وإلى هذا ذهب البغداديون، وأضافوا(كيف)، ونسبه ابن عصفور للكوفيين.(ينظر ابن عصفور،1980م،225/1).

ومذهب البصريين أنها ليست بحروف عطف، وهذا الذي أراه صوابا.(ينظر السيرافي،2008م،338/2).

وأما ما ذهب إليه الكوفيون والبغداديون فليس بصحيح؛ لأمرين:

أحدهما: أنه لو كانت هذه الأدوات المذكورة عاطفة؛ لظهرت تبعية المعطوف للمعطوف عليه في جميع حالات الإعراب، ولكن الإتباع جاء في حالتي الرفع والنصب، دون الجر؛ وهذا ليس معروفا في العطف؛ فلا يجوز مررت بزيد فأين عمرو، ولا فكيف عمرو، ولا فهلا عمرو؛ فدل على أنها ليست بحروف عطف، وأما ما يقع بعد هذه الأدوات يكون عامله فعلا مضمرا مناسبا. (ينظر الأبذي،1406هـ،639/1).

والآخر: دخول حروف العطف عليها، وحرف العطف لا يدخل على نظيره.(ينظرأبوحيان،2016م،71/13).

حتى

وقع خلاف حول دخول (حتى) في حروف العطف؛ فمذهب البصريين والفراء من الكوفيين أنها من حروف العطف(ينظرسيبويه ،1988م،98/1،والفراء،د.ت،137/1).

ومن شواهد ذلك قول أبي مروان النحوي:

أَلْقَى الصَّحِيفةَ كَيْ يُخَفَّفَ رَحْلَهُ والزَّادَ حتّى نَعْله أَلْقَاهَا(السيرافي،1974م،272/1)

فقد روي قوله:(نعله) بفتح اللام وبغيره، وفي النصب تكون عاطفة(ينظر البغدادي،1973م،96/3) .

وقول الشاعر:

قَهَرْنَاكُمُ حَتَّى الكُمَاةَ فأنتمو لتخشوننا حَتَّى بَنِينَا الأَصَاغِرَا(أبوحيان،1998م،1999/4). والبيت مجهول القائل.

ومنه قول العرب: أُسْتَنَّتِ الفِصَالُ حَتَّى القَرْعى(الميداني،د.ت،333/1)

وأما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنها ليست من حروف العطف؛ ويعربون ما بعدها بعامل مضمر(ينظر ابن فارس،د.ت،223، والمرادي،1992م،546).

والأقرب للصواب–فيما أرى– أنها من حروف العطف لأمرين: أولهما :أنه ثابت عن العرب شعرا ونثرا ؛والآخر أن إضمار عامل بعدها– كما رأى الكوفيون– خلاف الأولى؛ لأن عدم التقدير هو الأولى،ومع أنها معدودة في حروف العطف، فالعطف بها قليل.(ينظر ابن بزيزة،2022م،461/1،وابن أبي الربيع،1986م،905/2).

لكن

يختلف النحاة في هذه الأداة؛ فذهب الجمهور إلى أنها حرف عطف إذا كان معطوفها مفردا(ينظر الرضي،1996م،1355)، بشرط تقدم نفي أونهي، ولكنهم اختلفوا بعد ذلك على أقوال: الأول: أنها تكون عاطفة بشرط ألاتدخل عليها الواو، وهو مذهب الفارسي و أكثر النحويين(ينظر ابن هشام،1985م،386).

الثاني: أن العطف بها، ولابد من الواو قبلها، والواو زائدة، وصححه ابن عصفور(ينظر ابن عصفور،1980، 224/1).

الثالث: أن العطف بها أيضا، وأنت مخير بالإتيان بواو قبلها، وهذا مذهب ابن كيسان(ينظر المرادي1992م، 587).

الرابع : أنها ليست من حروف العطف ،وهذا مذهب يونس، فهي حرف استدراك، والعطف بالواو قبلها،(ينظر السيوطي،د.ت،217/3).

واستدل من قال بأن (لكن) غير عاطفة بلزوم اقتران الواو قبل المفرد،(ينظر المرادي،1992م،587).

ولعل الأقرب أنها عاطفة، إذا لم تدخل عليها الواو ، ولا أرى وجوب دخول الواو عليها؛ حيث حكي عن العرب قولهم :ما مررت برجل صالح، لكن صالح بدون الواو، فهي غير لازمة.(ينظر ابن عصفور،1980م،224/1) .

ليس

ألحق فريق من النحاة(ليس) بحروف العطف؛ فقد رأى الكوفيون أنها معدودة منها، ذكر ذلك عنهم ابن بابشاذ، والنحاس(ينظر أبوحيان،2016م،67/13،والأزهري،2001م،51/13)، وحكاه ابن عصفور عن البغداديين.(ينظر ابن عصفور،1980م،225/1).

ومن شواهد ذلك قول نفيل بن حبيب الحميري:

أيْنَ المَفَرُّ والإلهُ الطالبُ والأشْرَمُ المغلوبُ لَيْسَ الغالبُ(ابن مالك،1990م،346/3).

فهي عند الكوفيين والبغداديين ، بمنزلة (لا)، فكأنه قال: والأشرم المغلوب لا الغالب(ينظر العيني،2010م،1611/4).

وذهب البصريون إلى أن (ليس) لا تكون حرف عطف، فهي فعل، وما اعتمد عليه الكوفيون قد ردوه بأجوبة(ينظر المرادي،1992م،498، والفارسي،1987م،265). منها:

الأول: أنه يمكن أن يكون في (ليس) في البيت اسم ضميرا يعود على قوله: (الأشرم)، و(الغالب) هو الخبر، أو يجعل (الغالب) اسمها، ويكون خبرها ضميرا متصلا عائدا على(الأشرم)،ثم حذف الضمير تخفيفا.

الثاني: أن (ليس) عند الجمهور من الأفعال؛ بدليل دخول علامات الأفعال عليها، كالضمائر البارزة، وتاء التأنيث.

الثالث : أن (ليس) جاء عملها على رفع المبتدأ ونصب الخبر، مع جواز التقديم والتأخير بين معموليها، وهذا يبعدها عن الحرفية، وليس هكذا حرف العطف.

وبهذه الردود يترجح لي كون (ليس) باقية على فعليتها كما قرر البصريون.

جوازم المضارع

كيف

اختلفت كلمة النحويين حول إلحاق(كيف) بجوازم المضارع، فذهب الكوفيون، والجرمي من البصريين إلى أنها تجزم فعلين(ينظر الأنباري،2003م،529/2،وابن مالك،1967م،242).

وحجة هذا الفريق أن(كيف)تشابه كلمات المجازاة في الاستفهام؛ فإن كيف يسأل بها عن الحال، وأين عن المكان، ومتى عن الزمان، ولجواز قولهم: كيف تصنع أصنع؛ فكما جاز هذا، جاز الجزم بها، لأن معناهما واحد.

وذهب البصريون –إلا قطربا– إلى عدم إلحاقها بأدوات الجزاء الجوازم؛ ،(ينظر سيبويه،1988م،60/3،والشاطبي،109/6).

وهذا هو الصواب في رأيي، للأسباب التي ذكرها البصريون، فمن تلك الأسباب :عدم وجود السماع؛ فليس هناك نص تقوم عليه القاعدة في هذه المسألة، وإنما تقعد القواعد بالنصوص المسموعة، وهذا أقواها.

ومنها: أن (كيف) نقصت عن سائر أخواتها؛ لأن جوابها لا يكون إلا نكرة؛ لأنها سؤال عن الحال، والحال لا يكون إلا نكرة، وأخواتها تجاب بالنكرة تارة، وبالمعرفة تارة أخرى.

ومنها: أن(كيف) لا يجوز الإخبار عنها، ولا يعود إليها ضمير كما في: من،وما، وأي، ومهما.

ومنها: أن الشرط لا يتحقق في(كيف)؛ لأن الشرط تعليق فعل على فعل، و(كيف) لو اشترط بها؛ لكانت لتعليق حال على حال، والفعل يمكنك الوقوف عليه، بخلاف الحال؛ فلا يمكن الوقوف عليها لخفائها.(ينظر السيرافي،2008م،262/3،والعكبري،1995م،62/2، والأنباري،2003م،229/2، 230).

الخاتمة

بعد البحث العلمي الجاد، والخوض في تلك المسائل الخلافية التي تتناثر هنا وهناك في مظان الدرس النحوي ، يمكنني أن أستخلص جملة من النتائج ، أرجو أن أكون موفقا في تسجيلها معانا في رصدها، وهي على النحو التالي:

– تبين أن أفعالا ذكر النحاة أنها من أفعال القلوب وهي ليست منها ،كألفى ودرى ورأى الحلمية

–رأى الباحث أن الأفعال أنبا وخبر وماشابههما إنما ألحقت بأعلم حملا عليها.

–لم تكن الأدوات: بله،ودون ،ولاسيما من أدوات الاستفهام ،كما زعم بعض النحاة.

–أظهر البحث أن لولا الامتناعية الصحيح فيها أنها ليست من حروف الجر.

–يجوز إلحاق اسم المصدر بالمصدر، ولكن ذلك قليل في الكلام وضرورة في الشعر، وكذلك صيغ المبالغة المشهورة هي ملحقة بالمصدر عاملة بنفسها لابفعل مقدر.

–أدرك الباحث أن كيف وهلا وأين وليس، غير ملحقة بحروف العطف ، خلافا لزاعمي ذلك؛ لضعف ما استندوا عليه.

–اتضح من خلال البحث أن كيف ليست من جوازم المضارع ؛ لعدم وجود السماع في ذلك.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم

- الأبذي، شرح الجزولية، تح سعد الغامدي، السعودية، جامعة أم القرى، 1406هـ رسالة دكتوراه.
- الأبذي، شرح الجزولية، تح محمد جمل الزهراني، السعودية، جامعة أم القرى،1424هـ، رسالة ماجستير.
- إبراهيم أنيس، المعجم الوسيط، د.ط، القاهرة،مجمع اللغة العربية،1972م.
- ابن الحاجب،شرح المفصل، تح إبراهيم عبد الله، ط3، سوريا ، دار سعد الدين،2013م
- ابن الضائع، شرح جمل الزجاجي، تح يحي علوان،ط1، سوريا، مكتبة أمل الجديدة،،2016م
- ابن بزيزة، غاية الأمل في شرح الجمل، تح إبراهيم اليوسفي،ط1،الكويت، دار أسفار،2022م.
- ابن جني، اللمع في العربية،تح فائز فارس،د.ط، الكويت،دار الكتب الثقافية،د.ت.
- ابن دريد ،جمهرة اللغة،تح رمزي منير بعلبكي،ط1،بيروت،دار العلم للملايين،1987م
- ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تح عبد الحميد هنداوي،ط1،بيروت، دار الكتب العلمية،2000 م.
- ابن عادل الحنبلي ،اللباب في علوم الكتاب،تح عادل عبد الموجود وزميله،ط1، بيروت،: دار الكتب العلمية،1998م.
- ابن عصفور شرح الجمل ، تح صاحب أبوجناح، د.ط، العراق،1980م.
- ابن عقيل ، المساعد على تسهيل الفوائد،تح محمد بركات،ط1، السعودية،دار المدني،1405هـ.
- ابن عقيل،شرح ألفية ابن مالك،تح: محمد محيي الدين عبد الحميد،ط20، القاهرة،دار التراث،1980م.
- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، تح السيد أحمد صقر، د.ط، مصر، البابي الحلبي،د.ت.
- ابن فارس،معجم مقاييس اللغة، تح عبد السلام هارون،ط2،مصر، البابي الحلبي،1972م.
- ابن مالك ،تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد كامل بركات،د.ط، القاهرة،دار الكتاب العربي،1967م .
- ابن مالك، الألفية،تح عبد المحسن القاسم،ط4،السعودية،1442هـ-.
- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تح عبد المنعم هريدي،ط1، السعودية، جامعة أم القرى،1982م.
- ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد،تح عبد الرحمن السيد وزميله،ط1،هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان،1990 م.
- ابن منظور،دون تحقيق،ط3،بيروت،دار صادر،1414هـ.
- ابن هشام، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تح عباس مصطفى الصالحي، ط1، بيروت ، دار الكتاب العربي،1986م.
- ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الغني الدقر،د.ط، سوريا، الشركة المتحدة للتوزيع،د.ت.
- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،تح مازن المبارك وزميله،ط6،دمشق،دار الفكر 1985م.
- ابن ولاد، الانتصار لسيبويه على المبرد،تح زهير عبد المحسن سلطان،ط1،لبنان، مؤسسة الرسالة،1996 م.
- ابن يعيش، شرح المفصل، تح إبراهيم عبد الله ،ط1، سوريا ، دار سعد الدين،2013م.
- أبو علي الفارسيّ ،المسائل الحلبيات ،تح حسن هنداوي، ط1، سوريا، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، 1987 م.
- أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، تح حسن شاذلي فرهود،ط1، 1969م.
- أبو علي الفارسي، البغداديات، تح صلاح الدين السنكاوي، د.ط، بغداد ، مطبعة العاني،د.ت
- أبوعبيدة، مجاز القرآن، تح محمد فواد سزگين، د.ط، القاهرة، مكتبة الخانجي،1381هـ.
- الأخفش، معاني القرآن ،تح هدى قراعة،ط1،القاهرة،مكتبة الخانجي،1990 م.
- الإربلي، جواهر الأدب، صنعة إميل يعقوب،ط1، بيروت، دار النفائس،1991م.
- الأزهري، تهذيب اللغة،تح: محمد عوض مرعب،ط1،بيروت،دار إحياء التراث.2001م.
- الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، تح محمد باسل عيون السود،ط1،لبنان،دار الكتب العلمية ،2000م.

- الإشبيلي ، ابن أبي الربيع، الملخص في ضبط قوانين العربية،تح علي الحكمي،ط1،د.ب،1985م.
- الإشبيلي، ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل، تح عياد الثبيتي، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي،1986م.
- الأشموني، شرح على ألفية ابن مالك،تح حسن حمد،ط1،بيروت،دار الكتب العلمية،1998م.
- الأعشى، الديوان ، تح حنا الحتي، ط1، بيروت، دار الكتاب العربي،1992م.
- أمين ، محمد شوقي وزميله، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما،ط1، مصر، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية،1984م.
- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين،تح محمد محيي الدين،ط1،بيروت،المكتبة العصرية،2003م.
- الأندلسي ، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح رجب عثمان محمد، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي،1998م.
- الأندلسي ، أبوحيان، التذييل والتكميل، تح حسن هنداوي،ط1، السعودية، كنوز إشبيليا، 2009 ،2010، 2013، 2016م.
- الأندلسي، أبوحيان، التذييل والتكميل،تح حسن هنداوي،ط1،سوريا، دار القلم،2005م.
- الأنصاري، حسان ، الديوان ، شرح عبد الرحمن البرقوقي،ط1،بيروت، دار الكتاب العربي،2008م
- الباهلي،عمرو ، الديوان، تح حسين عطوان،د.ط، سوريا،مجمع اللغة العربية،دت.
- بوجليع، صلاح، المغني في مسائل الخلاف النحوي والصرفي،ط1،السعودية، دار التميز والإبداع،1439هـ.
- التبريزي، شرح ديوان الحماسة ،بلا تحقيق،د.ط، بيروت، دار القلم،د.ت.
- الثبيتي، عياد، صيغ المبالغة بين القياس والسماع،د.ط، السعودية، 1408هـ.
- ثعلب، مجلس ثعلب، تح عبد السلام هارون، ط2، مصر، دار المعارف،1948م
- الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تح، كاظم المرجان،ط1،العراق،منشورات وزارة الثقافة،1982م.
- الجوهري، الصحاح ،تح أحمد عطار،ط4 ، بيروت، دار العلم للملايين،1987م
- الرازي مفاتيح الغيب ،بلا تحقيق،ط3،بيروت، دار إحياء التراث العربي،1420هـ.
- الراعي النميري، الديوان ،تح واضح الصمد ،ط1،بيروت، دار الجيل،1995م.
- رضي الدين الاستراباذي، شرح الكافية، تح يحيى مصري،ط1، السعودية،جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،1996م.
- الرماني، شرح كتاب سيبويه ، تح شريف النجار، ط1، مصر ، دار السلام للطباعة والنشر،2021م.
- الزبيدي،تاج العروس ،تح مجموعة من المتخصصين،ط1 الكويت،وزارة الإرشاد والأنباء،2001م.
- زيد الخيل، الديوان، تح أحمد البرزة،ط1،دمشق، دار المأمون للتراث،1988م.
- السخاوي، سفر السعادة ،تح محمد الدالي،ط2،:بيروت، دار صادر،1995 م.
- السلولي ، عبد الله، الديوان ، تح وليد السراقبي،ط1، الإمارات المتحدة،مركز جمعة الماجد،1996م.
- السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح أحمد الخراط،د.ط، دمشق، دار القلم،د.ت.
- سيبويه ،الكتاب،تح عبد السلام محمد هارون،ط3،القاهرة،مكتبة الخانجي،1988م.
- السيرافي، شرح أبيات سيبويه،تح محمد علي الريح ،مصر،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1974م.
- السيرافي، شرح كتاب سيبويه،تح أحمد حسن مهدلي وزميله،ط1،لبنان،دار الكتب العلمية،2008 م.
- السيوطي ،همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح عبد الحميد هنداوي،د.ط، مصر، المكتبة التوفيقية،د.ت.
- الشاطبي،شرح ألفية ابن مالك،مجموعة محققين،ط.1،السعودية،جامعة أم القرى،د.ت.
- الشربيني ،السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، بلا تحقيق،القاهرة،مطبعة بولاق،1285هـ.
- الصاحب بن عباد، المحيط في اللغة،تح محمد حسن آل ياسين،ط1،بيروت،عالم الكتب،1994م

- العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب،تح عبد الإله النبهان،ط1،دمشق، دار الفكر،1995م.
- عمر، أحمد مختار، من قضايا اللغة والنحو، ط1، مصر، عالم الكتب،1974م.
- عمرو بن معديكرب، الديوان ، تح مطاع الطرابيشي،ط2، سوريا ، مجمع اللغة العربية،1985م.
- العيني، المقاصد النحوية ،تح علي فاخر وزملائه، ط1، مصر، دار السلام للطباعة والنشر،2010م.
- الغلاييني، جامع الدروس العربية،ط28،بيروت، المكتبة العصرية،1993 م.
- الفارضي، شرح ألفية ابن مالك،تح محمد مصطفى الخطيب،ط1،بيروت،دار الكتب العلمية،2018م.
- الفراء، معاني القرآن،تح أحمد يوسف النجاتي وزميليه،ط1،مصر، الدار المصرية للتأليف والترجمة. د.ت.
- الفراهيدي، الجمل في النحو، تح فخر الدين قباوة،ط5 ، د.ب ،1995م.
- الفراهيدي، العين،تح مهدي المخزومي وزميله،د.ط،لبنان، دار ومكتبة الهلال.د.ت.
- الكميت الأسدي، الديوان، تح داود سلوم،د.ط، بغداد ، مكتبة الأندلس، 1969م.
- المالقي، رصف المباني، تح أحمد الخراط، ط1،سوريا، مجمع اللغة العربية،1394هـ.
- المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تح فخر الدين قباوة وزميله، ط2، بيروت، دار الكتب العلمية،1992م.
- المرزوقي، شرح الحماسة، تح غريد الشيخ،ط1، لبنان،دار الكتب العلمية،2003 م.
- الميداني، مجمع الأمثال، تح محمد محيي الدين،د.ط، لبنان، دار المعرفة،د.ت.
- ناظر الجيش،تمهيد القواعد،تح مجموعة باحثين،ط1،مصر،دار السلام للطباعة،2007م
- الهروي، الأزهية ،تح عبد المعين الملوحي،ط2،دمشق، مجمع اللغة العربية،1981م.